



مؤشرات سوق العمل

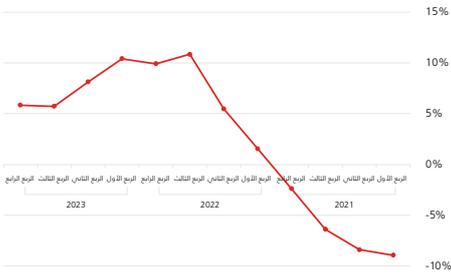
مملكة البحرين | الربع الرابع 2023

- بلغ إجمالي تصاريح العمل بنهاية الربع الرابع من هذا العام 616,122 تصريحاً بالمقارنة مع 582,051 تصريحاً في الربع الرابع من العام 2022 مرتفعاً بنسبة سنوية بلغت 5.8%.
- بلغ عدد تصاريح العمل الجديدة الصادرة من قبل هيئة تنظيم سوق العمل لفئة العمالة في الربع الرابع من هذا العام 45,553 تصريحاً مرتفعاً بنسبة سنوية تقدر بـ 12.2%.
- بلغت حصة المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال حوالي 60% من إجمالي تصاريح العمل الجديدة الصادرة لفئة العمالة خلال الربع الرابع من هذا العام.

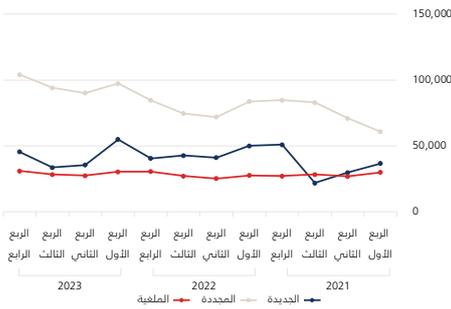
تصاريح العمل النشطة



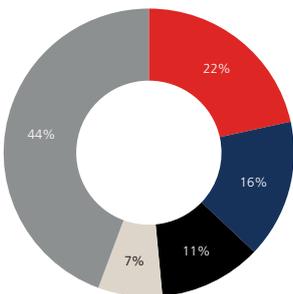
نسبة نمو تصاريح العمل



التصاريح الجديدة والمجددة والملغية



تصاريح العمل حسب القطاع



الصناعة ■ خدمات الإقامة والطعام ■ أنشطة التجارة ■ المعاملات ■ أخرى

التغيير	العدد	تصاريح العمل النشطة ¹
5.8%	616,122	الإجمالي
التغيير	العدد	تصاريح العمل ²
12.2%	45,553	تصاريح العمل الجديدة
23.1%	104,129	تصاريح العمل المجددة
1.7%	31,039	تصاريح العمل الملغية
-1.9%	17,677	انتقال العمالة
التغيير	العدد	تصاريح العمالة المنزلية
-4.1%	7,151	تصاريح العمل الجديدة
24.0%	6,938	تصاريح العمل المجددة

تصاريح العمل

- بلغ إجمالي عدد التصاريح الجديدة التي قامت هيئة تنظيم سوق العمل بإصدارها خلال الربع الرابع من العام 2023 عدد 53,511 تصريحاً جديداً، منها 45,553 تصريحاً لفئة العمالة الأجنبية، و 1,941 تصريحاً للمستثمرين، و 6,017 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية. وقد ارتفع إجمالي عدد التصاريح الجديدة الصادرة في الربع الرابع من 2023 بنسبة 6.7% مقارنة بـ 50,137 تصريحاً جديداً في الربع الرابع من العام 2022.
- بلغ إجمالي عمليات تجديد التصاريح التي تم إنجازها خلال هذا الربع 121,338 تجديداً، منها 104,129 عملية تجديد لتصاريح لفئة العمالة، و 2,995 عملية تجديد لتصاريح للمستثمرين، و 14,214 تجديداً لتصاريح للملتحقين بالعمالة الأجنبية؛ وقد ارتفع عدد التجديدات بنسبة 23.4% مقارنة بـ 98,354 تجديداً في الربع الرابع من العام 2022.
- قامت الهيئة في هذا الربع بإلغاء 36,516 تصريحاً بناء على طلب من أصحاب العمل، منها 31,039 تصريحاً للعمالة، و 711 تصريحاً للمستثمرين، و 4,766 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية.
- حصل قطاع المقاولات على أعلى عدد من تصاريح العمل الجديدة بنسبة 22% من مجموع تصاريح العمل الجديدة الصادرة، يتبعه قطاع أنشطة التجارة بنسبة بلغت 16%، ومن ثم قطاع خدمات الإقامة والطعام بنسبة 11%.

نسب معدلات النمو تعتمد على نقطة القياس للفترة نفسها من العام الماضي.

1. تصاريح العمل للمدنيين حسب نظام العمالة الوافدة بهيئة تنظيم سوق العمل.
2. لا يشمل تصاريح العمالة المنزلية ومن في حكمهم، وتصاريح عمل المستثمرين.